الزيادة كما سيأتي إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ولم يطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لِمَه
وعلى الفعل المحذوف اللام جزمًا أو وقفًا وعلى كل مبني على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناؤه في باب الوقف
وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابه وأنكر المبرد زيادتها وقال إنما تلحق
في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما آخر ماليه وبابه زيادتها ولا إمكان كما في نحو عه وقه كما قدمنا هي كالتنوين
وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات ووزنه
فعلهات لأنه جمع أم وقولهم الأمات والأمهات في الغالب فيمن يعقل والأمهات فيما لا يعقل وقالوا في أم أمهة
ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية وتكون فعلية مثل قبرة وأبهة ويقوي قوله ما حكاه صاحب
كتاب العين من قولهم تأمهت أمًّا بمعنى اتخذت فإن ثبتت هذا فأم وأمهة أصلان مختلفان كسبط وسبطر ودمث
ودمثر فيكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر
وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب قال أبو الفتح ذاكرت بكتاب العين
يومًا شيخنا أبا علي فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المرذول والتصريف الفاسد من جزم الهاء في
قولهم أهرقت الماء فإنما هي بدل من همزة أرقت والأصل أراق يريق إراقة والهاء في أراق منقلبة عن الياء وأصل يريق يؤريق
ثم يؤريق أبدلوا من الهمزة هاء وإنما قالوا يهريق وهم لا يقولون أأريقه للاستثقال الهمزتين وقالوا أيضًا
أهرق الماء يهرق فأسكنوا الهاء ولا جواب للمبرد عن زيادتها في أمهات إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة
هاء توهم أنها هاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها وادعى الخليل زيادة الهاء في هركولة وإنما
هفعولة وهي العظيمة الوركين لأنها تركل في مشيها والأكثرون على أصالة الهاء وأنها فعلولة وقال أبو
الحسن إنها زائدة في هبلع وهو الأكول وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفعل لأن الأول من البلع والثاني
من الجرع وهو المكان السهل وحجة الجماعة أن العرب تقول في الهجرع هو أجرع من هذا أي أطول وكذلك تقول
في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضًا ويجوز أن تكون زائدة في سلهب وهو الطويل لأن السلهب أيضًا
الطويل يقال فرس سلهب وسلب أي طويل ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبط قليبة التخفيف أن ذكر
هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم انتهى واللام في الإشارة المشتهر أي من حروف الزيادة
اللام والقياس يقتضي ألا تزاد لبعدها من حروف المد واللين فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها
في الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك وما سواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبدل
وفي الأفحج وهو المتباعد الفخذين فحجل وفي المعنى وهو العظيم فيقال وفي الفيشة وهي الكمرة فيشلة
وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل الجوهري عن الأخفش أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي
وبعضهم في زيد زيدل على أنه قال في الأوسط اللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان في

ع في نحو

ع



فهم البواقي تحتمل أن تكون من مادة تبين كسبط وسبطر فليهمان الأول وحجة الإشارة أن لا تذكر
مع حروف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها الثاني ذكر في النكت من حروف الزيادة
تسعة وسكت عن السين وهي تزاد بالإطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قبلها وهي كاف المؤنث وقفًا
نحو أكرمتكس وهي الكسكسة ويلزم هذا القائل أن يعد الشين من الكشكشة نحو أكرمتكش والغرض
من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت في الاستعمال ولا تطرد زيادتها في غير
ذلك بل جعلها سيبويه في موضع بمعنى فيه واسطاع يسطيع بضم الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله
عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضًا من حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع والعوض للمناط
أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد وقد شذ في زيادة التاء أو قال ونحو الاستفعال فكأنه اكتفى
بذلك ولعل من قال في الكافية في ذكر زيادة التاء ومع سين في استفعال وفروعه كاستقصر خالة
استفعال انتهى وامنع زيادة بلا قيد ثبت أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليًا مما يفيد ت
به زيادته فهو أصل إن لم تبين حجة على زيادته كمثل الإبل إذ تأتت من الأكل الحنظل وسقوط النون
في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع أنه خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرًا بعد ألف مسبوق
بأكثر من أصلين وواقعة كما هي في نحو غضنفر كما سبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالز يادة
لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع فصل في زيادة همزة الوصل وهو من تتمة الكلام على
زيادة الهمزة وإنما أفرده لاختصاصه بأحكام وقد أشار إلى تعريف همز الوصل بقوله للوصل
همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدي به كاستثبتوا أي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في
الدرج وما يثبت فيهما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد الأولى أن همزة الوصل وضعت همزة
لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن يكون من أصلها ألف لأنه إنما ثبت همزتها في الوصل في
الابتداء لما يفضي إلى الحركة الثانية أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جيء بها وصلة
إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر الثالثة أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل
والحرف أخذًا لمن إطلاقه والمثال لا يخصص الرابعة امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة كقوله ألا لا أرى
اثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط
في الوصل فقيل اتساعًا وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصل المتكلم بها إلى
النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلّم اللسان ثم أشار إلى مواضعها مبتدئًا بالفعل
لأنه الأصل في استحقاقها لما سيذكره بعد فقال وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة أما خماسي نحو
انجلى أو سداسي نحو انطلق واستخرج والأمر والمصدر منه أي من الماضي المحتوي على أكثر من أربعة نحو انجل انجلاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)